

هـ
ان

١٥٣

من كل تم ابواه فيه راغبان اخواه
حاربا ابواهما فمظلم
اخوهم اي شغلهم واهلهم وخالهم اراد يهرقهما بانها اجم
تتخذهما

وعو حصر على ما هو لفظا ورتبه فحط عو
في مظهر الشان وري والبرك نفع ويسر وتنازع العمل
مع

از الحروف وعاضا صرم وكراه ما جاء اسم فعل وليس اوسع جلا
يتبعه وما ينقل كذا اسم الموصي يتبعه ومقر وحق او فساو علما
وعا اي من زعم الى يسار وخطه زعمان لا تقي او لغني و لا
كراه امركب احوال الضروف كمنه بيت بيت ويزنيز ان نزل
كراه اخا اليه في جميع وشرط له حكم البناء فلا يتبع به بدلا
ط

وضمة عند شرط مثل نوز لفظا والمناء اي بافرا وعرى قلا
وافرد وتكر لا واقطع كبعرا خف لاء والجملة الفرائد علما
وما كمل و غير از نضقه لمبني او القطع عنها فالبسر العلما
ط

وضمة بعضها فداخر حيو كاي شرطاً وفضلاً وطلا فدر الخلا
واسم الاشارة منه عاشني كذا من عاشني من الموصو اذ اعلى
فقره قتلها على البيا واز دا التغير والصوري عنر ملام
والصدر يخرج عن عزاء اما التي لفظ مشي فبا در واجبت زلا
فخرها وبك على عن ليس له مطافا بنضها اي بلجة قلا
ط

اشع حزن حرف الجر وانصب محله مع اخبار الاسفقا صرقة
وسا وكز سره روجه رينبا حكا ابويان الخمر قد سفا
توام رباب ضوار عراق رفا فزار فست وفاق
زلا السهيل جزا على اختلاف ولا صرقة فراق

من كل تم ابواه فيه راغبان اخواه
حاربا ابواهما فمظلم
اخوهم اي شغلهم واهلهم وخالهم اراد يهرقهما بانها اجم
تتخذهما
من كل تم ابواه فيه راغبان اخواه
حاربا ابواهما فمظلم
اخوهم اي شغلهم واهلهم وخالهم اراد يهرقهما بانها اجم
تتخذهما

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ^{بسم الله}
 الحمد لله المنفرد بعلم الجزئيات والكليات على الجملة ^{بمراحة}
 والتفصيل. المفوض على بعض عبده حسن الاستنباط
 بالتحليل والتجمل. والصلاة والسلام على سيدنا محمد
 افضل من علة رتبة التفضيل. وعلى اله واصحابه اهل
 الادراك الثابت والتحصيل **وبعد** فاني لما رُفِضت ^{بغير}
 العلوم فتدلل لي منها ما قدره الجليل وركبت سنام ^{لانه عن}
 ذروها بادق نظر واشرف دليل. ووجدت بين ^{على ما كانت}
 الجزئيات والكليات تعاقبا في الاخذ والتحويل. ^{المنشئة}
 ولكل منهما اصول ليس الى تقريرها من سبيل. فهي
 كليات الكليات والجزئيات ملتزمة التاصيل.
ارادة ان اجمع مختصرا من متفرقات كلامهم
 يكون مرجعا للخوي في التعويل. لمع به اربعة النحو
 كسيبويه والتحليل. لكنه في غرض كلامهم كالنتيجة
 المطلوبة في الدليل. وقد كنت وغصن الشباب غص
 جمعت من كل باب من ابواب النحو ما اليه المرجع
 في التكميل. من الخصائص والسراجية والكتاب
 الجليل. وامتزجت بالذهن فكانت نصب العين

اذا كان ما تنويه معلوما فاعلم ان مضمون هذا هو عليه الجواب

فيه اختصار

لا على التجهيل في مسودات الورق وبياض الدهن
لم تبرز الى محل التحصيل الى ان وجدت سدة
ابوزت من خالص فكرة التصقيل فحصل التنا
وآن اوان التقارب لا تخاف الخليل فجمعتها
ورتبها على ابواب اصول الفقه فانقادت
سهلة مشهولة للتسهيل فها وان كانت صغيرة الحجم
فالشان العين اقل من القليل فلا تنظر قلتها مع
كثرة ما ينفع منها من خالص السلسيل فليشق من نظف
بها بلوغ الامنية والظفر بمساكن التعليل والارتفاع
عن حضيض التقليد الى ذروة المجد وكمال التكميل
فليستعد بالله حافظها من صايع تحول بين المرء
وقلبه نقايت عمق التخليل ولا يرض عما فيها الا من
ملئ الحريمة بداء حسد التجهيل سيما وقد وضعت
عزبة شكل ابوها خالص الفكر وامتها محبة الملك
الجليل وقد ولدت في جهاه وهي بنت اراه متقية به
من مبدل الحق بالتضليل على انها ذات غيرة من الشريعة
في محل التسجيل فزفت بنفسها الى من هو خالي الذهن
من القول والعتيل فيا تبه هواها قبل ان يعرف
سواها فيتمكن من الشم والتقبيل فوافق ابوها
واسلم فوها وجعل صداقها حسن نظرو النفاة
على التجهيل فهي حليمة لاشاه زاده رزقه الله الافادة

الحمل
اي علو

لشاه

محرم ١٠٨٠ هـ
١٠٨٠ هـ
١٠٨٠ هـ

بانتم دليل. فعليها رونق العلم والملك فقاذفها محل
 للغداب والتكليل. فمى بين ضد الاسد ونابه
 فمدخل يده في فيه هو القليل. وسبب وقوع الفكرة
 عليه آثارا يته يوم ارحال وتغزل. وعليه انوار
 الملك والمهينة الاجتماعية ناطقة بانه الشاخي
 بعد عمه للاكبر طويل. يسلم على الافقر الاحقر
 محرص لا يصاحبه تحجيل. واثار الخاجة ظاهرة
 عليه يعلمها كل سالم الطبع من التحجيل. وكيف لا
 وهو فكر من وقح ملوك الارض فانقادمت
 بعد شديد التحويل. **الله** احفظهما بعينك التي
 لا تنام. وكنفهما بكنفك الذي لا يرام. من كل حا
 ضليل. ومن عجيب الاتفاق ان اسم واضعها
 اذا ضم للمركب الاضافي لصاحبها حصل تمام التام
 على التكميل. ومن طي ما فيها نشر مداح الخليفة
 فانها لصغرها لا تختمل التطويل. فطوت المسافة
 لماعلت انها لو مسكت درة من شاه لتناسقت
 الدرر و اوجبت التكميل. ولا قدره عليه بالورق
 المنفوع والمكسور. ولا على اقل من القليل. هو السلطان
 الخاشع لله المتواضع لاهل الله القامع لاعداء الله.
 السالك بالمسلمين احسن سبيل. هو السلطان العبد
 مولانا خليفة الخلفاء السلطان **محمد** محل كل امل

تاريخ
 ١٠٧٣

وتأمل. لازالت الوثية الخفاقة تخفق بالربع
منها قلوب اهل التشغيل. ولازال مبسوطا له
الود بموافقة اسمه الوكيل. وهذا اوان الشروع
في المقصود بعون الملك المعبود فاقول = ومن الله
الماء مول = هذا مختص غاية الاختصار

بضم ح س و محمد
روحه

مبين غير محتجب عن الابصار. وهو كاصول الفقه فيه من الاختصار
معقول من منقول. وحاصل ما فيه معنى اصول الفقه ما لا يخفى
وقايدته واقسام ادلته والنقل واقسامه. و
شرط نقل التواتر وشرط نقل الاحاد. وقبول نقل
الاحاد وامر المرسل والجمهور وجواز الاجازة
والقياس وتركيبه والرد على منكر القياس وحل
شبهه ترد على القياس وقياس الظن وكونه شرطا
في العلة وكون العكس شرطا في العلة وجواز النقل
بعكس فضاء الحكم الواحد واثبات الحكم في محل
النقل ابا لقياس ام بالنص والعلة القاصرة وابرار
الاخالة والمناسبة عند المطالبة والاصل الذي
يرد اليه الفرع اذا كان مختلفا فيه والحق الوصف
بالعلة مع عدم الاخالة وما يلحق بالقياس
ويتفرع عليه وجوه الاستدلال والاستحسان
والمعارضة ومعارضة النقل بالنقل والقياس
بالقياس واعتبار استصحاب الحال هذا اما يختص

نحو
علم واحد

الاسماء على هذا بمعنى أقدم أو هي باصطلاح من
 البشر استنباطا فكريا أو من الأصوات المسموعة
 كدويج الریح والزعزعة وخزير الماء وأصوات الحيوانات
 وقيل بالوقوف أي لا ندري فعلى أنها بوضع الله
 لا يجوز قلب اللغة ثم هل وضعت في وقت واحد
 أو متلاحقة والتحقيق الثاني وجوز أن يكون
 اختلافها بتغير اجتهاد أو بمخالفة المتأخر للمتقدم
 برؤية ما لم يره والصحيح احتمال سبقته وضع
 كل من اجناس الكلم الثلاثة وأن معنى اعتبار
 كثرة الاستعمال في بعض المسائل يلحظ أنها ستكثر
 ويحتمل علم الكثرة بعد الوقوع والتحقيق الأول
 اذ هو أدل على حكمها ومعرفة ما لا أمور قبل
 وقوعها **مسئلة** كثرت مناسبة اللفاظ للمعاني

كالغليان والزوال والحركة والصبر للمستطيل وصحح من اللفظ
 كصوت الجندب والصرصر للمتقطع كصوت الصقر وفيها مبحث الاعلان
 وللتكوير الزعزعة والقلقلة والمتصلة هـ له ف واو او ابا البيت
 والفقععة والفرقة والحزب السرعة والاستفعال لان العرب رفوز في
 للطلب لتقدم الحرف الزايد كما يتقدم الطلب الاعلان يودى الى الاعلان
 على المطلوب وجعلوا الخالي من الطلب اصولا هـ وعلما ان العلم علم الزوان
 وشبهها كنجح وأكرم وتكرير العين لتكرير الفعل احراقا وانما جمع
 كفتح وخصيت العين للقوة لتحصنها بين الفاء واللام فليست بغير
 ٦ غلى لغو اية لغا

واللام وجعل الخضم بالحاء لا كل الرطب وبالقاف
 لا كل اليابس لرحاوة الحاء وصلابة القاف والتفخ
 بالحاء المهملة للتحفيف وبالمججمة للقوي والقد
 طولا لاستطالة الدال والقط عرضا لأن الطاء
 اخصر للصوت وهذا الباب لا يمكن استقصاؤه
مسئلة الدلالة لفظية وصناعية ومعنوية
 كما في نثر مادة وصورة واستلزاما للفاعل وهي
 دلالة المطابقة والتضمن والالتزام وقيل هو
 الحدوث بصيغته واختلافها من كونه واقعا او
 غير واقع وينجم مع ذلك الزمان فيدل عليه بالالتزام
 وقيل عكسه **مسئلة** ينقسم حكمه اى النحوى واجب
 كرفع الفاعل ونصب المفعول وجز المضاف اليه
 وتنكير الحال والتمييز ويحذف ذلك والى ممنوع وهو
 مقابل ما ذكره الى حسن كرفع المضارع بعد الماضى
 فى الجزاء والى قبج كرفعه بعد مضارع والخلاف
 الاولى كنصر غلامه زيدا والى جايز كحذف المبتدأ
 والخبر حيث لا مانع ولا مقتضى وينقسم الى رخصة
 وغيرها الرخصة ما ابيح للضرورة وهي ما وقع
 فى الشعر مما لا يباح فى غيره وقيل ما لا يمكن تبديله
 فيه ورد بعدم تصورها اذ اواسل الضرورات
 تشكين عين فعلا كقوله فتسترخ النفس من

كان سبأه قحان وان شئنا شئنا العوز
كان سبأه قحان وان شئنا شئنا العوز
كان سبأه قحان وان شئنا شئنا العوز

الاعراب في اللغة
الاعراب في اللغة
الاعراب في اللغة

لا تلباسه بمطعام واذنوا فانظروا **مسئلة** قد يصح
اجتماع الخصائص وقد لا يصح فالاول كسوغات
الابتداء بالذكرة وتنكير الحال وال مع التصغير
والتكسير والثاني كال والاضافة والتثوين **مسئلة**
التحقيق ان العوض لا يخص محل المعوض منه كعدة
وان البديل يختص بالموضع ولا يخص حرف العلة ه
كطاء مصطفى وان القلب يخص حروف العلة
من مثلها الجاد وساد وفي كون القلب استحالة للحرف
الي آخر كتحلل الخمر او اذهاب حرف وايتان بغير
قولان وعليهما قول صلى الله عليه وسلم او يخرجها وعنه وما انتم
هم امر فوج بموجود وان استحالة ياء الم بحذف بمصرخي
ويضعف الثاني انك لا تراهم يقولون في جواب
انه محذوف العين والآلم يزونه بفعل ويقولون بل بفل
في عدة علة ثم ان العوض والمعووض عنه لا يجتمعان
فلا يقال وعدة كما لا يقال في لام غار وعين قام عوض
وفيه بحث **مسئلة** التحقيق ان كل ما خالف

وجهه ان العوض
العرية مجمية من روم وفرس وبربر وسودان
وانت ابن عصفور الواسطة فجعلها المملوك
من كلام العرب وهو يحتمل الوفاق وتعرف العجمة
في المستعلمات في العربية بنقل الائمة ومخالفة اوزان
وقد سبغ عجمية في حروف العلة وعلمتها
فما اجمع ان يقال في لام غار ومحوها عوض

ففسير انهم لم السور وعصر كنانه عندهم رونا
وبعض النكاحين وزد هذا جميعا والنحو انما رونا

الاسماء العربية كبريسم ولفون مع آة اولا كبريس
وز آة بعد دال في آخر كهنذز والجيم والصاد ٨٠
كالصولجان والحق والجيم والقاف كمنجنيق
وخلوه من حروف الذا لاقة رباعيا فصاعدا وهي
سريقتل اذ لا تخلو الفاظ العرب منها خوف عمل
وقرطعب وحجرش بخلاف اسحق وداود ونحو
ذلك **مسئلة** محل الاحكام الخمسة والرتبة
المركبات د انما وقد تكون في المفردة **الكتاب**
الاول في السماع والردية
الكلام الذي اتفق على فصاحته ككلام الله ونبوته
حيث تحقق انه كلامه صلى الله عليه وسلم ولم يحججه
المحققون بالحدوث لموار نقله بالمعنى او جواز نقله
ناقله ممن ليس بفصيح وكلام العرب والعرب
الماخوذ عنهم هم المولوف بعربيتهم وهم قيس
وبهميم واسد ثم هذيل وبعض الطائيين لان
قرينا اهود العرب انيقا دالافصح ولغتهم سهل
على اللسان ولم يوحذ عن غير من ذكر من قبائهم
ولا عن حضري منهم او مخالط الحضرة كلهم وخدام
وتغلب ونمر وبكر وعبد القيس وازد عمان واهل
اليمن وبني حنيفة وسكان اليمامة وسكان الطائ
ولامن ثقيف وحاضرة الحجاز لمخالطتهم الاسم وقت

الاخذ عنهم وكانت صنائع الموثوق بعربيتهم الرقعة
 والصيد والصوصية وهم اقوى نفوسا لهم لغة
 تمنعهم الخضوع واحتمال الضيم ويعتد بما نقل
 شاذ اتم يخالف ما عرف من القياس والاقبل ولم يقس
 عليه كاستحوذ وياجي ومن ثم اخرج بلفظ جواوان
 شذ كما لتواتر في وتخل وبان اصل الله لا كما شذ
 من قرأة حمزة لتواترها الخفض الارحام ونصب
 اولادهم وتسكين لام ثم لم يقطع والترعنان وعائشة
 ستقيمه اول بمخالفة لغة قریش او ما خالف خطه
 لفظه كما يرتبوا وناقل اللغة اهل البلدتين ومن
 ثم كان الاجماع كناية عن اتفاقهم كما سيأتي ثم
 ينقسم المسموع الى مطرد اي مقيس والى شاذ وكل
 منهما اربعة اقسام مطرد قياسا واستعمالا كرفع
 الفاعل ونصب المفعول ومطردي القياس شاذ
 في الاستعمال نحو ما بني يذرو يدع ومكان مبطل
 والاكثر سماعا باقل وافراد خبر عسى ومطردي استعمالا
 لاقيا ساكا استحوذ واستنوف الجمل وايضا يابى القياس ربابي
 وشاذ فيها كثوب مصوون وفرس مفوود وحمل
 معوود من مرضه واما الغالب والكثير والنادر والقليل
 فتختلف والمطردي ليس بمختلف فالعشرون
 من ثلثة وعشرين غالبيتها والخمسة عشر منها كثير

في المصنف في وضعه

ان عيسى عليه السلام لما مضى الى القبر
 قال لا اله الا الله وحده لا شريك له
 والحمد لله رب العالمين

وثلاثة منها قليل والواحد نادر وانما اعتمد النقل
 عن الكفل من العرب لعبد التدليس فلا يشترطه
 عدالة العرب المنقول عنه وتشترط عدالة النقل
 عنه **ومن ثم** لم يعتمد اشعار الموكدين وان زعموا
 انتحأ سميت كلام العرب لعدم الفقه بهم فان
 ابيهم الراوي وعلم من الناقل اعتماده على ثقة
 كقول سيبويه حيد ثني الثقة ويعني ابا زيد
 الايضار اقبل ولا يحتج بمصنوع كما صنع فقال
 من احاد الى عشرة يقبل الفرد من الالفاظ الذي
 لم يوجد ما يوافقه ولا ما يخالفه كشيئي في شئ
 ويقبل ما تفرد به نقله واحد لم يعرف فساد لغته
 وان خالف في هذا الحرف ما عليه الجمهور لا مكان اخذه
 من لغة قديمة اندست كما نقل عن عمر بن الخطاب
 ان اشتغالهم بالجهاد اذ تلف كثير من لغة العرب
 فراجعوا بعد فشو الاسلام فلم يجدوا الا القليل
فان القفزة تخص بنقل ولم يسمع ما يوافقه ولا ما يخالفه
 قبل احتمال كونه من لغة قديمة او ارتجلة لقوة
 فصاحته كما حكى عن ربه وابيه ارتجالها الالفاظ
فان خالف ما عليه الجمهور لم يقبل الا ان يكثر نفاذه
 ولم يكن عديم الوجه فان عدم وجهه في القياس
 احتمل انه لم يحكم قياسه او نحن لم ندرك وجه قياسه

او يكون

في ما لا يخفى
 في ما لا يخفى
 في ما لا يخفى
 في ما لا يخفى

في ما لا يخفى
 في ما لا يخفى
 في ما لا يخفى
 في ما لا يخفى

قول ثالث في الفقه كما وقع للمار في تركيبه قولاً
 من قول يونس وسيبويه حيث ردّ وصرف في تام
 الصيغة من نحو يري ويضع فان يونس يردّ
 ولا يصرف عكس ما لسيبويه فعند يونس يري يثني
 وعند سيبويه يري يثني بالصرف والردّ مركب
 منهما وقد يحدث ثالث خارق لهما دون تركيب
 منهما كما في ضمير لولاى ولولاكن بالخفض عند
 البصريين وبالرفع عند غيرهم فاحداث انه لا يحل
 له لعدم العامل كضمير الفصل وانه منصوب
 ولا ناصب كما قالوا في مثل يمين عشرين ولا يبعد
 في ضمير لولاك لانه من ضمير النصب ولا ناصب
 ولا يبعد نقضاً للاجماع اذ لا قول اجمع عليه وانما هو
 مسكوت عنه وقد جاز في الفقهيات فتحمل اللفظة
 عليها **الكتاب الثالث في القياس**
 وهو حمل غير منقول على منقول في معناه وهو معظم
 مسائل النحو ولذا قيل في حله علم مستخرج بالمقاييس او معظمه
 وقيل في مدحه انما النحو قياس يتبع فاخذ بالسماع و
 بالقياس وبالاقتراح من علم اخر يجعلهم مختلفين الحركة
 في حكم المتحرك اخذ من علم العروض وكقولهم الحركات
 صاعد وعال وسافل ومتوسط اخذوه من الموسيقى
 فلا يتحقق انكار القياس في النحو اذ هو اغلب فانكاره

او القياس

وقيل في مدحه انما النحو قياس يتبع فاخذ بالسماع و
 بالقياس وبالاقتراح من علم اخر يجعلهم مختلفين الحركة
 في حكم المتحرك اخذ من علم العروض وكقولهم الحركات
 صاعد وعال وسافل ومتوسط اخذوه من الموسيقى
 فلا يتحقق انكار القياس في النحو اذ هو اغلب فانكاره

منه قوله انه عذر الرضا بغيره وانما كان المعنى اصنافا
من حيث انه رانفا على ما
الاسم الذي كان يستعمل في زمانهم
منه قوله انه عذر الرضا بغيره وانما كان المعنى اصنافا
من حيث انه رانفا على ما
الاسم الذي كان يستعمل في زمانهم

منه قوله انه عذر الرضا بغيره وانما كان المعنى اصنافا
من حيث انه رانفا على ما
الاسم الذي كان يستعمل في زمانهم

منه قوله انه عذر الرضا بغيره وانما كان المعنى اصنافا
من حيث انه رانفا على ما
الاسم الذي كان يستعمل في زمانهم

منه قوله انه عذر الرضا بغيره وانما كان المعنى اصنافا
من حيث انه رانفا على ما
الاسم الذي كان يستعمل في زمانهم

منه قوله انه عذر الرضا بغيره وانما كان المعنى اصنافا
من حيث انه رانفا على ما
الاسم الذي كان يستعمل في زمانهم

منه قوله انه عذر الرضا بغيره وانما كان المعنى اصنافا
من حيث انه رانفا على ما
الاسم الذي كان يستعمل في زمانهم

منه قوله انه عذر الرضا بغيره وانما كان المعنى اصنافا
من حيث انه رانفا على ما
الاسم الذي كان يستعمل في زمانهم

منه قوله انه عذر الرضا بغيره وانما كان المعنى اصنافا
من حيث انه رانفا على ما
الاسم الذي كان يستعمل في زمانهم

منه قوله انه عذر الرضا بغيره وانما كان المعنى اصنافا
من حيث انه رانفا على ما
الاسم الذي كان يستعمل في زمانهم

في حكمة ذلك انما ارتفع الفاعل لانه اسند اليه
 فلو بدت بهذا الاعنى وقد تكون الحكمة ضلحة
 لتضميم العلة والحكمة كتقليل رفع الفاعل بالرفع
 بيده وبين المفعول وعلة موجبة لظرد كلامهم
 وسوقه على قانون لغاتهم وهذا القسم
 هو الاكثر واقسامه كثيرة والمتشهور منها اربعة
 وعشرون نوعا علة سماع كثريا ولم يسمع اثنا
 ولا مانع غير عدم السماع وعلة تشبيه كاعراب
 الفعل وبناء الاسم وعلة استغناء كترك عن رفع
 وعلة استثقال كالموجبة لحذف او يبعد وعلة وهو
 فزق كرفع الفاعل ونصب المفعول وفتح نون
 الجمع وكسرون المثني وعلة تأكيد كتنكير الفعل
 بالنون تأكيد ايقاعه وانتزاعه وعلة تعويض
 كالهم وعلة تنظير كالكسر للتساكن بالجزم
 حملا على الجر اذ هو نظيره في الاختصاص وعلة
 نقيض كحمل الاعلى ان وعلة حمل كتنكير الفعل
 المؤنث حملا على المعنى خوفا من جلاءه موعظة
 اى وعظ وعلة مشاكلة كسلا سلا وعلة معادلة
 كما في احمد ومسلمات وعلة مجاورة نحو هذا حجر
 ضبت خرب وضمت لام الحمد لله وعلة وجوب

قال يتر واما استغنائه عن الشيء
 والتمس طول زرع ولا المفعول رتبة استغنوا
 عنهما فنكر واستغناء ذلك كقوله هذا امر
 وقسم قسمي مستغنية في قوله ثم لم يبق

انما هو او لم يترك
 انما هو او لم يترك
 انما هو او لم يترك
 انما هو او لم يترك

كرفع

فيقال
د اليه
الحكمة ضلعة
اعل بالرفق
كلهم
القسم
فيها اربعة
يسمع اندا
كاعراب
عن روح
وعلة وحس
في نون
الفعل
تقويض
بالجزم
وعلة
فعل
قطة
معادة
هذا حجر

الاولى من الثانية
والثانية من الثالثة
والثالثة من الرابعة
والرابعة من الخامسة
والخامسة من السادسة
والسابعة من الثامنة
والثامنة من التاسعة
والتاسعة من العاشرة
والعاشرة من الحادية عشرة
والحادية عشرة من الثانية عشرة
والثانية عشرة من الثالثة عشرة
والثالثة عشرة من الرابعة عشرة
والرابعة عشرة من الخامسة عشرة
والخامسة عشرة من السادسة عشرة
والسابعة عشرة من الثامنة عشرة
والثامنة عشرة من التاسعة عشرة
والتاسعة عشرة من العشرين

كرفع الفاعل وعلة جواز كاسب الامالة وعلة
تغليب مثل وكانت من القانتين وعلة اختصار
كالترخيم وعلة تخفيف كالادغام وعلة اصل
كاستخفاف ويؤكد كرم وصرف مالا ينصرف وعلة اولى
كتقديم الفاعل على المفعول وعلة دلالة حال
كالهلال عند استهلاله اى هذا الهلال وعلة
اشتراك مصطفون وعلة تضاد كمنع الفاء الفعل
القلبي عند تأكيد المضادة بين الالغاء والاعتناء
وعلة تحليل ذكرها ابن الخشاب وغيره وفروها
بكيف حيث حكت شبهة القائل بحرفيتها المولاهقا
الفعل وتمايم الكلام بها وتفسير ايجاتان لها
يفسح جمع قوس على فقول كفروخ ثم قلبت عينه
للامه وصار الى قسي بعد اذ لاجل وقد خالف
لقسي من ذكرها من المتقدمين ويمكن ان يميل
لها بمزموي حيث خالف كزيشا واكثر العدل موجبة
وقد تكون مجوزة كما في الامالة وواو ائت
والوصف الذي يصح حالا ونفتا قال ابن جني
وهذا الضرب وان كان يسمى علة فهو في الحقيقة
سبب ثم العلة الموجبة قد لا يتصور رفع حكمها كاعراب
الفني وهو لاحق بعدل المتكلمين لعدم قبولها النقص
ومنها ما يتصور لكن يستثقل كحركات المنفوص

الاولى من الثانية
والثانية من الثالثة
والثالثة من الرابعة
والرابعة من الخامسة
والخامسة من السادسة
والسابعة من الثامنة
والثامنة من التاسعة
والتاسعة من العاشرة
والعاشرة من الحادية عشرة
والحادية عشرة من الثانية عشرة
والثانية عشرة من الثالثة عشرة
والثالثة عشرة من الرابعة عشرة
والرابعة عشرة من الخامسة عشرة
والخامسة عشرة من السادسة عشرة
والسابعة عشرة من الثامنة عشرة
والثامنة عشرة من التاسعة عشرة
والتاسعة عشرة من العشرين

والقاسم كشره او
لها العلة وتمايم
السبب وتمايم الامارة
ولا يعا الداعي فاسما
المستدر عن وتمايم
الباعث وتمايم
الحامل وتمايم
المناط ثم الدليل
المقنض ثم الموت
ثم الموت

تفقه السبب
في جزم وخر

كرف

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

ایرشکفا

۲۰
۲۱
۲۲
۲۳
۲۴
۲۵
۲۶
۲۷
۲۸
۲۹
۳۰
۳۱
۳۲
۳۳
۳۴
۳۵
۳۶
۳۷
۳۸
۳۹
۴۰
۴۱
۴۲
۴۳
۴۴
۴۵
۴۶
۴۷
۴۸
۴۹
۵۰
۵۱
۵۲
۵۳
۵۴
۵۵
۵۶
۵۷
۵۸
۵۹
۶۰
۶۱
۶۲
۶۳
۶۴
۶۵
۶۶
۶۷
۶۸
۶۹
۷۰
۷۱
۷۲
۷۳
۷۴
۷۵
۷۶
۷۷
۷۸
۷۹
۸۰
۸۱
۸۲
۸۳
۸۴
۸۵
۸۶
۸۷
۸۸
۸۹
۹۰
۹۱
۹۲
۹۳
۹۴
۹۵
۹۶
۹۷
۹۸
۹۹
۱۰۰

سر عصاره
من عسل سر آوای
دبا اقلیدر
کسرا قلما

وقد يمكن ان يكون منها بقاء واو عصفوا في الجمع
مع بقاء الكسرة او السدائل وكذا قلب الالف
او باء بعد ضم او كسر مع البقاء والتحويل وكذا او سينان
وجعلوا من الاول الجمع بين الالفين للزوم وقوع
الالف بعد السكون وهو عذري من الشاغب
او النقص وثبوت الحكم في محل النص قليل به وقيل بها والزم

الاول فقد العلة فلا يمكن الحاق واجيب
بانها موجودة لكنها لا يستند اليها لضعفها
لانها منطوقة والنص قطعي فلا يعدل عن
الاقوي ولا يثبت بها للتناقض بين القطع والنظ
لان الحكم تابع لموجبه ومُنع التناقض بان الحكم
مثبت بالنص والعلة داعية ونحن نقطع على الحكم
بكلام العرب ونظن ان هذه العلة داعية للواضع
فلم يتخذ محل القطع والنظ اما المالحق فيثبت
بها لانفرادها والعلة بسيطة ومركبة فالاول
كالاستشغال والحوار والمشاورة والثاني كقلب

وكان التبرع الفعلي
بشرط أن يكون
وغيرها أن كان
المنعوى به ما
فيها من الزيادة
غير صحتها

واو ميران لسكونها وكسر ما قبلها ومن شرط
العلّة إيجابها الحكم كالالتباس في حمل الفعل على
الاسم في الاعراب لالام الابتداء والابهام والتخصيص
اذ ليست موجبة في الاصل وفي التقليل بالعلّة القاصرة
خلاف كشكين الفعل المسند الى الضمير لتوالى

وَأَقْدِمُ فِي الْمَمْنِ وَضَوْيَرِ وَتَقْبِضُ حَارِبَ وَبَارِعِ
وَوَصْبِ أَيْدِي الطَّالِبِ وَبَعْدُ مِمَّنْ فِي الْفِ

اربع

أربع حركات فالسكون عام والعلة قاصرة على
 الثلاث الصحيح وبعضها يسمى **قال ابن جني**
 وتعليل النصب بجاء وعسى في نحو ما جاء ف حاجتك
 وعسى الغوير بنو ساء مع وضرها على هذين
 الموضعين قلت هذا عكس ما قبل اذ فيه تحلف
 الحكم عن العلة ووجه صحة التعليل بالعلة
 القاصرة بمشابهتها المتعدية في الاخالة والمناسبة
 وزادت بظاهر النقل فان لم يكن علما للصحة فلا
 يكون علما للفساد وليست فايدتها مقصورة او العلة
 على التعدية بل من فوائدھا الاخالة ومعرفة الفرق
 بين النصوص التي يعرف معناها والتي لا يعرف
 وتفيد منع رد غير المنصوص اليه وان الحكم ثبت
 في المنصوص عليه بهذه العلة والاصح جواز التعليل
 بعلمتين كقلب واومسلى للاجتماع مع الياء وللكر
 اللازم لما قبل ياء المتكلم في سبب الرفع كالمواليه
 لينة المتكلم وكذا الاستمات في كميان وطى ولت
 من طويت ولويت فان اختلف المعكّل اخذ
 باقوى العلمتين فان استويا جعلا اذ لا ينكر اعتقادها
 جميعا وقد تكثر العلل لتقليل تنزيل الفاعل
 منزلة الجزء من فعله بتسكين الفعل له ومع العطف
 عليه ضمير او وقوع الاعراب بعده وتاثير الفعل

وكسره
 لينة
 من طويت
 باقوى العلمتين
 جميعا وقد تكثر
 منزلة الجزء
 عليه ضمير او وقوع

الالف
 واللام
 والسين

في النون
 والواو
 والياء
 والهمزة
 والالف
 واللام
 والسين
 والظن
 الحكم
 والحكم
 واضع
 ثبت
 لا أول
 قلب
 شرط
 على
 والضمير
 القاصر
 والى
 اربع

بنفسيها ومباشرتها لكل من الجزئين وكذا اليقظة اهملت
 واعلمت حملا على حرف الجر مع قوة شبهتها با
 لفعل في الافراد وعدد الحروف وكذا اهلم اسم فعل
 او فعل فلا تلحقها الضماير او تلحقها وقد تجاذبها
 علنا الخيال والاصل وتصح عدمية كبناء الضمير
 باستغنائيه عن الاعراب **خاتمة** العلل
 لتبليدية وهي التي يتوصل بها الى معرفة كلام العرب
 كاختلاس الفاعل مطردا من فعل اعتمادا على قولهم
 ركب فهو راكب وقد رايناه مطردا فاجريناه فيما
 لم نسمع وكذا النصب بان ورفع الفاعل وعلل قياسية
 كتعليل النصب بان لشبهها بالفعل المقدم المفعول
 وعكس جديلة وهي تكون بعد ما سبق كان يقال من
 اين اشبهت ان الافعال وههنا شتهت بما اخرج
 مفعوله فكل ما اجيب به عن هذا فهو داخل
 في علة المجدل والنظر **مسالك العلة** منها الاجماع
 كاجماعهم على علة تقدير الحركات بالتعذر و
 الاستثقال في المقصور والمنقوص ومنها التنص
 كقول العرفاء ليس معناه الصحيفة وقول عمارة
 ابن عقيل انه اوزن اي اثقل على النفس اعني تنوين
 سابق مع نصب التمارحين قيل له ما تريد بقرآنك
 ولا الليل سابق التمار قال اريد سابق التمار

بلغ فيرااه ونصيحها
 على شيعتها المولود
 اقام الله المنفع

ان عمل
 عادات
 مدنية
 الفصل
 بالحرية
 الى
 ف
 المبرور
 هذا
 منه
 ل
 تخر
 ب
 واها
 حمية
 منتفلة
 بنفسها

ففتيل هلاقلته فقال له لو قلته لكان اوزن
ايما اتقل على النفس فاخذ منه صحة قولنا اصل
كذا كذا او علة كذا كذا او ترك الاقوى طلبا للتحقيق
وقال بعضهم اللهم صنيعا و ذيبا **قال**
انقول صرت اخوك فقال سيبويه فقلنا ما اردت فقال اردت اللهم
قال صرت اخاك اجمع ومنها لا يما كقول النبي صلى الله عليه وسلم
الرفع فداوموا لا تقوم قالوا له نحن بنوعيتان بل انتم بنو رشدان
انقول صرت اخوك اشارة الى زيادة الالف والنون وكذا قول الفرزدق
له كذا صرت اخوك وعينان **قال** الله كونا فكانا فقولان بالالباب
وقالوا له نفع قلته ما يفعل الخمر في مجلس ابن ابي اسحاق فقال له ما
الست رعت انك لا تقول اخوك انك
فقال السر ان قلته ان استج لست و نهض فلم يعرف احدا من
جته الكلام المجلس ما اراد ومراده لو نصب لا يقتضي ان الله
امرهما بعد خلقهما ان تفعلوا والمراد بهما تفعلان
فكان تامة ومنها السبب والتقسيم بان يذكر
جميع الوجوه المحتملة لا الغير المحتملة ثم يسببها
اي يختبرها فيبقى منها ما يصلح للتعليل كما ان
يقول في مروان اما ان يكون فعلا او
تفعلا او ففوالا لا يجوز تفعلا ولا ففوالا لعدم
وجودهما في كلام العرب فتحتم فعلا ولا يذكر
في السبب ففوالا ونحوه مما لم يقرب من الوجود

بخلاف مفعال مفتوح الميم فانه قريب من
 مكسورها كالحباب فان لم يصلح من الاقسام شئ
 بطل الحكم كقولك اللام في خبر تكن ليت للتأكيد
 اذ هي مع ان لا تفاقهما فيه ولا للقسم لانها فيما
 يلاقية وهي ان ولكن لا تلاقية في بطل دخول اللام
 في خبر تكن وقد يكون السبر فيما يليق بالحكم
 كان نقول **النصب** بعد الا ليس لان معناها
 استثنى لان معاني الحروف لا تعمل ويلزم نصب
 المنفوخ له ووجوب النصب في النفي وبطلان نصب
 غير اذ لا يصح تقدير الا غير زيد ومعارضة تأويلها
 بمنع فيلزم رفع المستثنى دائماً كما اوردته بعض
 الدولة على ابي على حيث اعتل به وليس لتركيبتها
 من ان المحففة ولا النافية اذ المحففة لا تعمل
 والحرف المركب يخرج عن حكم الحكم آخر وليس كقول
 التقدير الا ان زيد لم يقم لان ان لا تعمل مقدماً
 فبقى عمل الفعل واسطره الا وكذا نعم وبئس يبطل
 حرفتهما الاجماع واسميتهما بناؤها ولم تشبها حرفاً
 فثبت انهما فعلا ن وايضاً لظهور الاشتقاق فيهما
 لان نعم الرجل معناه اصاب نعمه لم تكن جامداً
 ولعدم ظهور الموصوف وقتاً ما وعدم مجازاة اوزن
 الاوصاف لم تكن وصفاً فلم تكن اسماً **ومنها المناسبة**

الج
 لا

أي الإخالة التي بها يظن أن الوصف علة ويسمى
 قياس علة وهو أن يحمل الفزع على الأصل بالعلة
 التي علق عليها الحكم في الأصل كحل ما لم يستم فاعله
 على الفاعل بعلة الإسناد والمضارع على الاسم
 باعتبار المعاني وفي وجوب إبراز المناسبة عند
 المطالبة خلاف وجه الأول أن الدليل لا يثبت
 ما لم يرتبط به الحكم ولا يرتبط ما لم يظهر وجه
 الإخالة ووجه الثاني أن المستدل استدل
 بالدليل بآركانه وليس عليه بيان وجه الإخالة
 لأنها شرط بل على المعارض بيان عدمها ولو
 كلف به لتكلف أن يستقل بالمناظرة فيوة الاستئنة
 ويجب عنها وذلك لا يجوز والارتباط موجود إذ
 قد صرح مع الحكم بالعلة فهي كالبيئنة ووجه
 الإخالة كتعديل البيئنة وليس ذلك عليه بل
 على الخصم القدر في الشهود ومنها الطرد وهو
 الذي يوجد معه الحكم بلا إخالة كتقليل عدم البناء
 بمنع الصرف وبناء ليس بالجود فتقل غير معتبر
 فيعمل بالإصالة فيما سبق فنجرد الطرد لا يكفي
 ليلا يلزم الدوران نقول ما الدليل على أنها
 علة فيقال وجود الحكم في موضع آخر فيقال وبم ثبت
 الحكم في الموضع الذي ثبت الحكم فيه قيل بها لكونها

علة فنقول ونسمي علم كونها علة فيقول بثبوت
 الحكم معها فيدور وقيل حجة لأن دليل العلة
 اطرادها وسلامتها من النقص وهذا موجود وشرط
 بان الطرد نظريتان بعد ثبوت العلة اذ به يستدل
 على صحتها وبات تسليمهم بطلان العلة عند المحرر
 عن ابرار المناسبة عند المطالبة دليل بطلان الطرد **علة**
 والتمسك لاثبات الطرد بالطرد باطل لانه اثبات
 الشيء بنفسه ومنها الغاء الفارق وهو بيان
 ان الفزع لم يفارق الاصل الا فيما لا يؤثر فيلزم
 الاشتراك في الحكم كقياس النظر على المجزوء
 فاما متوافقان دائما الا فيما لا يرتب عليه حكم
فساد العلة منها النقص وهو وجود العلة **رفع**
 ولا حكم على مذهب من لا يرى تخصيص العلة **بعلق بقوله**
 والاكثر على اشتراط الطرد وهو ان يوجد الحكم **النقص**
 في كل موضع وجدت فيه العلة كرفع الفاعل للامتناع
 ونصب المفعول للوقوع ووجب ذلك حملا على العقلية
 وهي لا تقبل التخصيص ولم يشترطه قوم لانها
 على العقلية وهي لا تقبل التخصيص ولم يشترطه قوم
 اشارة لقبول التخصيص وكما يتمسك بالعام المخصوص
 يتمسك بالعلة المخصوصة كتعليل بناء خدام للنقص
 باعواب افرنجان وفي الاول التعريف والثاني

بلغ قراءه على شئ
 المؤلف ابقاء الله
 ورفع به
 بعلق بقوله
 النقص

يتبين
 العلة
 يتم فاعله
 الاسم
 بقوله
 اثبت
 وجه
 ف
 فالة
 لو
 لاشئ
 د اذ
 وجه
 بل
 هو
 البناء
 فاعله
 لا يكفي
 انها
 ثبت
 كونها
 علة

والعدل وفي الثاني العلمية والجمعة والثاني
والتركيب فانتهى التعليل للبناء باجتماع ذلك
علل وعلى منع التعليل بالعلة المنقوضة يكون
جواب المعلن بالمنع معنى او في اللفظ او بمعنى
في اللفظ فالاول نحو تعليل نصب نعت المنادي
نحو يا ايها المبعث بالحمل على الموضع فينقض بوصف اي فيمنع
الرجحان جريا على مذهب من يرى جواز النصب كما لما روي
والدفع باللفظ كقولك في حد المبتدأ هو الاسم
العارى عن العوامل لفظا وتقديرا فينقض
بقوله وان احد فانه ليس مبتدأ بل فاعل فيجيب
بان ما في لفظنا من ذكر التعريف لفظا وتقديرا
يدفعه والدفع بمعنى في اللفظ كان يقال
رفع يكتب في نحو سررت برجل يكتب لقيامه مقام
اي اعرب الاسم فينقض بكتب فيجيب بان القيام بوجب
الرفع لمعنى وهو ثبوت الاعراب ولا اعراب في كتب
امّا على من يرى تخصيص العلة فالنقض غير مقبول
ومنها تخلف العكس عند من يشترط العكس
في العلة وهو اي العكس ان يعدم الحكم عند عدم العلة
كعدم رفع الفاعل عند عدم الاسناد وعدم نصب
المفعول عند عدم الوقوع عليه ولم يشترطه قوم لانه
كالتدليل العقلي لا يلزم من عدمه العدم وذلك مثل

الطرف حيث يكون خبرا عدلوا انصبه بانه لحذف
 الفعل لفظا وتقديرًا فهو غير مطلوب ولا مقدّر
 بل اكتفى بالطرف عنه ويقع منصوبًا فينقض بقولك
 زيد جلس امامك فيجرك على عدم قبول النقص
 او بات ما به النقص اولى بالحكم **ومنها** عدم التأثير
 افادته والاكثرة على منع الخاف الاول وجواز
 الثاني تأكيدًا او ان لم يؤثر فانه مناسب فالاول
 كقولك امتنع صرف جلي لالف التانيث المقصود
 والثاني كقولك همز او ائبل لما اكتنف الالف واوان
 وقرب الثانية من الطرف ولم يأت مُنبّهة على الفصل
 وليس هناك ياء مقدرة والكلمة ثقيلة بالجمع فمِنْهُ
 خمس علل ولم يحتج الى الخامسة منها اذ لو بنيت
 من القول مثله همز فتقول قوائل وكذا من البيع
 فتقول بوايع لكن في الجمع مناسبة فيذكر تأكيدًا
 لا وجوبًا واحترز بالمنبهة من عواول وبغير المفضول
 من المفضول لفظًا كطوائس او تقديرًا كالعواور
 من قوله وكحل العينين بالعواور فلا تقل رفع طلحة
 في قام طلحة لاسناد الفعل اليه وكونه مؤنثا اذ لا
 دخل للتانيث **ومنها** القول بالموجب وهو تسليم
 الدليل مع بقاء النزاع كان يستدل البصري على

بلغ على
 ما لهما قوله
 قوله الله

واكتفى بالظرف على ما هو عليه
 واكتفى بالظرف على ما هو عليه
 واكتفى بالظرف على ما هو عليه

ففقد من الظرف
 كعواور اصله
 من قوله تنوع من
 بد القاعوا ولا

بأنه لا يمكن أن يكون المقول المتصرف بمفعول المتصرف
 بل هو المفعول المتصرف على المقول المتصرف
 كما في قوله تعالى **وَمَا يَنْصُرُهُمُ اللَّهُ** فإلّا كان المقول
 المتصرف هو الله تعالى وهو لا يتصرف
 بل هو المفعول المتصرف على المقول المتصرف

تقدم الحال على العامل المتصرف بمفعول المتصرف
 غير الحال فيقول الكوناني نعم بشرط إضمار ذي
 الحال فيجيب البصري بقوله عنيت بالذليل
 ما وقع فيه الخلاف وعرفته باللام فانصرف
 اليه أو يقول هذا قول بموجب العلة في بعض
 الصور مع عموم العلة فلا يكون قولاً بموجبها
 ومضى توجه القول بالموجب عاماً عند المستدل
 منقطعاً **ومنها** فساد الاعتبار وهو أن يكون القياس
 مقابلاً للنص كان يقيس منع الصرف على منع قصر
 الممدود فيعارض بابيات الصرف فيسقط القياس
 لمعارضته النص والجواب يكون بمنع المعارضة
 بالطبع في السند أو بالتأويل في المتن كان يقال
 في قول الشاعر ومن وكذا وأعامر ذو الطول **فتلوه**
 وذو العرض أنه علم على القبيلة وجواب
 الطعن في الرجال بالتعديل وفي الثبوت بالاثبات
 بالأحوال على كتاب معتبر عند أهل اللغة وكذا إذا
 احتج على أعمال الشاعر بقوله جفوني ولم أجف
 الأخلا فيعارض بقوله ولكن نصفاً الوسييت
 وسبني بنو عبد شمس من مناف وهاشم وكذا
 يعارض النقل باختلاف الرواية كالسند لا
 على مد المقصور بقوله فلا فقر يردوم ولا غنا فيعارض

وهو الاسم
 الظاهر

نقمة

بأنه لا يمكن أن يكون المقول المتصرف بمفعول المتصرف
 بل هو المفعول المتصرف على المقول المتصرف
 كما في قوله تعالى **وَمَا يَنْصُرُهُمُ اللَّهُ** فإلّا كان المقول
 المتصرف هو الله تعالى وهو لا يتصرف
 بل هو المفعول المتصرف على المقول المتصرف

بأن

بأن المروى فتح الفين وهو ممدود وكذا المعارضة
 بمنع ظهور الدلالة لقول البصري المصدر اصل
 اخذ من اسمه اذ هو موضع صدور الفعل فيقول
 الكوفي الفعل اصل والمصدر كالمركب فالمصدر
 بمعنى المصدور فالمصدر مصدر وعن الفعل
ومنها فساد الوضع وهو ان يعلق على العلة ضد
 مقتضاها كان يقول الكوفي انما جازا التعجب
 من البياض والسواد دون غيرهما لانها اصل
 الالوان فيقول البصري انما امتنع في الالوان
 للزومها والكره في الاصل ابلغ وجواب هذا
 المنع ببين الحكم بوجه آخر ان سئلت الضدية
 او يمنعها ان امكن ومنها **منع العلة في الاصل**
 والفرع كمنع رفع المبتداء بمعنى حتى يحمل عليه
 المضارع ومنع حمل در ان على الامر حتى يلزم
 بناء فعل الامر بان در اك مبني لتضمنه اللام
 لا المحمل على فعل الامر والجواب بابتداء العلة في
 الوضع الذي منعت منه في اصل او فرع **ومنها**
المطالبة بتصحيح العلة كان يقال بنيت قبل ونحوها
 للمقطع عن الاضافة فيقال ما الدليل على صحة
 هذه العلة فيجواب بالثناء ثيراي وجود الحكم عند
 وجودها وعدمه عند عدمها وكان يقال بنيت

صرف
 رذيل
 رذيل
 صرف
 بعض
 جها
 دل
 القيا
 قصر
 القيا
 ماضية
 يقال
 لا قتلوه
 بليت
 ذالذا
 اجف
 ست
 كذا
 فاض
 مان

كيف لتضمنها معنى الحرف فيقال ما الدليل على
صحّة هذه العلة فيجواب بأن الاصول تشهد
ان كل اسم تضمن معنى الحرف يبنى **ومنها المعارضة**
وهي ان يعارض المستدل بعلة مبتدأة مثل ان
يقول الكوفي عمل الاول لقوة العناية به حيث
وعليه ما لا يتبدى به فيقول البصري الثاني اقرب للمعمول
والا لمحسوسه وليس في امثاله نقص للمعنى فاعماله اولى
فهل تقبل لاقتها رفعت العلة ولا تقبل لانتد
نصية لمنصب الاستدلال وذلك رتبة المسؤل
لا التثايل وفي كون الاستدلال قد رتب التثايل
لانه جاء مستفهما مستعلما اولاً بد من ترتيبها
قولان وعالية فيقدم فساد الاعتبار وفساد الوضع
لان التثايل يدعى ان القياس ليس في موضعه
فقد صادم اصل الدليل فيقدم ما يقتضي ذلك
ثم بعدهما القول بالوجوب لانه يبين انه لم يدل
في محل الخلاف والمنع ثم المطالبة ولا يعكس
اذ الاقرار بعد الانكار مقبول دون عكسه ثم النقص
لما فيه من تسليم صلاحية العلة لولا النقص فباخر
عن المطالبة لان المطالبة لا تنوجه على علة
منقوضة ثم المعارضة لانها ابتدء دليل في مقابلة
دليل المستدل فهو بمنصب الاستدلال اشبه منه

القيمة

حال بنائه بشبه الاسم والامر مقتطع منه فيعرب
فينحى البصرى بمنع كونه مقتطعا منه فما يؤهيه
دليلا لم يثبت والاصل في الافعال البناء فتمسك
بالاصل استصحابا للحال **القاب الثاني**

في اولى شتى منها الاستدلال بالعكس كما يقال
لو نصب نحو خلفك من قولك زيد خلفك على الخلاف
لنصب زيد اذ الخلاف نسبة بينهما فلم ينصب
الاول فلم ينصب الثاني به ومنه الاستدلال
في محل النزاع وجودا وعدما لوجود الحكم او عدمه
كالاستدلال على اعمال اسم الفاعل بمعنى المضى
بمجاراة الفعل المضارع وزنا فيعمل كالذي بمعنى

واجاب البصريون بالحال والاستقبال والاستدلال على عدم عمل
بما زاد بالجملة ان المخففة لعدم الشبه بالفعل لفظا ومنه
مجاراة ما هو
لماضي لم يجازيه لو ثبت لم يتجف الدليل كفى زيادة على ذلك في
الكلمات وعلى اربعة في انواع الاعراب لعدم الدليل
ولو كان في مثل هذا المقام لعرف مع شدة الغص
وكثرة البحث فلما لم يوجد دل على انه لا دليل
فلا تكون الكلمات اربعا ولا الانواع خمسة
والثاني كما ثبت فلا بد لحكمة من دليل ومنها
الاستدلال بالاصول كابطال كون رافع المضارع

البحر

باب سائر

التجرد بآدائه الى خلاف الاصول وهو تاخر الرفع
 عن النصب والجزم مع ان الرفع من صفة الفاعل
 والنصب من صفة المفعول والجزم من صفة
 الافعال **ومنها الاستدلال** بعدم التظير وهو
 مفيد في النفي لاني الاثبات ومع عدم الدليل
 على الاثبات كالاستدلال على عدم الستين وسوف
 في المضارع بعدم التظير اذ لم نر عاملا في فعل
 دخل عليه اللام وقد قال **نقالي** وسوف يعطيك
 ربك فترضى اما ان قام دليل الاثبات كدليل
 زيادة الهزة والنون في اندلس وان لم يكن الفعل **الاسما**
 موجودا بان النون زائدة لاحالة ادليس شي
 افعللا فالنون زائدة والهزة قبل ثلثة اصول
 لا تكون الا زائدة فان وجد التظير والدليل
 فهو في غاية العناية كنون عنبر فالدليل
 يقتضى امالتها وهي مقابلة عين فعلل فا
 لتظير موجود وهو جعفر **ومنها الاستحسان**
 ودلالته ضعيفة غير مستحكمة بل فيه ضرب
 من الاتساع كترك الاخف الى الاثقل من غير
 ضرورة بل التجرد الاستحسان على غير وجه الظاهر
 كقلب ياء الفتوي واوا في قايين الاسم والصفة
 ولم يطردهم الفرق بينهما في خروج حسن وجمل

قالوا فيه حسان

يتعرب
 بآدائه
 من صفة
 الفاعل
 من صفة
 المفعول
 من صفة
 الافعال

يقال

الى خلاف

نصب

استدلال

كم او بعد

ضى

ي معنى

م عمل

ن

في

بم الدليل

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

نقالي

على فقال وغفور وعمود على فعل ولنا ندفع
 فصلهم بينهما كثيرا الا انه استحسان لا اظن
 فليس كرفع الفاعل ومنه ما يستحسن منه
 على الاصل كما استحوذوا طول الصدود ومطوية مطوية
 بها نفسا ومنه ولا تستل الاقواء عهد الميثاق
 وهو الكسر مع زوال علة القلب واستحسن من حيث
 اتباع الجمع للمفرد اعلا ولا تصحيجا وقد زالت
 العلة في الجمع وقياس تحقيره ميثاق ومنه
 صرف هند مع وجود علة المنع وقد اختلف
 في الاخذ به ف قيل يوحذبه وقيل لا لما فيه من التحكم
 وترك القياس واختلف فيه هل هو ترك قياس
 الاصل للدليل كما تقدم في رفع المضارع او تخصيص
 العلة كما قالوا في ارضون انه جمع بالواو والتون
 لان اصله التان فخصت العلة لنقضها بشمس
 ودار ومنها **الدليل** المسمى بالباء في كان يقال
 دخل المضارع الترفع والنصب لعله اقتضت ذلك
 على خلاف اصل الافعال فبقى المحقق على
 الاصل الذي اقتضاه الدليل وهو المنع .
الكتاب السادس والترجيح يكون
 الترجيح يكون الرواة في احد المجهتين اكثر او
 اعلم او احفظ كما في قول الشاعر .

في التفاضل

احفظ

في كتابه

اصلا

غيب اد

احفظ حديثا كما لو ما تحدثه . عن نظم رغب اذا ما ائلا
رواه الكوفيون بالنصب عن الفضل بن سلامة
 ومن رواه برفع الفعل اعلم منه واكثر فالاخذ
 بروايته اولى وكذا يرجح بموافقة القياس لاحد
 الروايتين فترجح رواية الرفع في اخصر الوغا
 لان اصل الحموف ان لا تعمل بحذوفة على رواية
 النصب ولا ترد احدى اللغتين بالاضحة بل ترجح
 بموجب **وقد قال عليه الصلاة والسلام** انزل القرآن
 بسبع لغات كلها شاف كاف فان قلت احدي
 اللغتين وكثرت الاخرى اخذت بالوسع رواية
 او الاقوى قياسا فلا يقاس على قولهم المائ لئاما
 لك وكذا اثنين الكشكشة وسين الكسكة
 اما استعمال ما سمع فلا يكون خطأ بل محط لاجود
 اللغتين فان احتاج في نظم او سجع لم يكن ملوما
 وكل ما كان لغة لقوم قيس عليه وارث كتاب اللغة
 الضعيفة اولى من الشاذ فان تعارض قياسان
 عمل بارجحهما فعمل ان في الخبر ارجح من دعوى
 الكوفيين اختصاص علمها بالاسم لمخالفة الاصول
 بلا فائدة فلا يجوز ان لا يوجد عامل في الاسم
 يعمل النصب ولا يعمل الرفع واذا انقضى القياس
 والسماع نظقت بالمسموع على ما جاء ولم تقسه

متعلق بمنزح

هو هو

هو هو

هو هو

هو هو

حآد ولم تقسه

والسماع نظقت

احفظ

في غير نحو استحوذ فلا يقال استقوم واذا تعارض
 قوة القياس وكثرة الاستعمال قدّم الأكثر استعمالاً
 ولذا قدّمت اللغة المجازية على التسمية فنزل
 القرآن بها ولقوة التسمية في القياس فُرِعَ إليها
 متى راب كرب من تقديم وتأخير ونقص
 نفي ولا يرفع الظاهر والأصل بمجرّد احتمال
 كإصالة نون عنبر وإن احتملت الزيادة فنقطع
 بظاهر الأمر ولا نتوقف على ورود تسماع بضدّه
 وإن أمكن وكالف آية حملها الخليل على أنها واو
 وإن أمكن غيره حتى يرد المبين وكحمل سيويه
 العين سيد على أنها باء فخرفة على سييد وإن أمكن
 فيكونه واو الكرخ وعيد واذا تعارض أصل وغال
 قدّم الأصل على الأصح كما في الفقه فيصرف ففعل
 على ما حيث لم يد رعد له حملاً على أصل الاسماء في الصرف
 ومذهب غيره منع الصرف حملاً على الأكثر في كلامهم
 ومنه رحمان ولحيان يصرف وهو الصحيح حملاً
 على الأصل وقيل لا حملاً على الأكثر في فعلان
 الصفة واذا تعارض أصلان رجع للأبعد وللأقرب
 كمذاذ العتيه ساكن ردّ لأصله البعيد وهو منذ
 المضموم فيضم في هذا اليوم اعتباراً بأصله البعيد
 ولا يكسر اعتباراً بأصله القريب وهو الشكول

ومنه قلت وبيعت اصلهما الاول الفتح والاصل
 الاقرب الضم والكسر بحجاسة العين فزوده الى
 الاقرب **واذا تعارض** استصحاب الحال مع دليل
 الناقل الغنى الاستصحاب واذا تعارض قبحان
 ارتكب اخفهما فالواو في ورشل اصلية وان لم
 توجد اصلية فاء الامع التكرير كما لو صوصه والوجه
 ولم تحمل على الزيادة لانها لا تزداد اول الحال
 وكذا فيها قايما رجل هو حال او نعت فيجعل حالا
 وان كان قليلا من التكررة لاني التعت لا يقدم
 بحال واذا تعارض بجمع عليه ويختلف فيه
 ودعت الصّورة الى احدهما ارتكب التجمع عليه
 كان اضطر الى احد الامرين اما فصر ممدود او
 مد مفصور ارتكب فصر الممدود ويقدم المسانغ
 على المقتضى كسب الامالة وما نفعها وسبب البناء ايها والكسر
 وما نفعه كما في اى وكسب الاعراب وما نفعه في الاستعلاء
 المضارع المؤكد بالثبوت فيبني وكسب افعال
 اسم الفاعل وما نفعه من وصف وضمير وفعل
 العمل وان تعارض قولان لعالم اخذ بالمعمل منهما
 واقل المرسل وترك كقول سيبويه ان تاء بنت
 واخت للتانيث وقال مرة لا تكون للتانيث

قولك وبيعت
 الاعلى الاول كذا
 ثم قالت وبيعت
 ثم قولك وبيعت
 عملا لقوله فبنيتم
 اعترض بها بنزل
 العرف فتنفلا او
 يكون فزيراء واللام
 بغنى الاخره فصر
 فصره او لا فيقول
 اصله قولك
 وبيعت ثم قولك
 ثم بيعت ثم قولك
 وبيعت

اذا تعارض
 اكثر استمالا
 مية قول
 فرع اليها
 نفس
 حتمال
 دة فقط
 فاع يند
 هنا واد
 سيبويه
 امكن
 ل فقال
 فعل
 في الف
 في كلام
 حملا
 ان
 ولا فرق
 منذ
 البعيد
 ون

اذ لا تكون بعد ساكن غير الف فيا ويل قول التانيث
على المجاز بمعنى انها في كلمة مؤنثة يوجد التانيث
بوجودها ويذهب بذهابها لانها في نفسها
زايدة للتانيث بل هي بدل من لام اخت وبنيت
في اصل كنه عذريت وملكوت فان لم يعدل
واحد من قوليه اجرى على الاجرى على مذهبه
واول الآخر كقول سيبويه في حتى انها ناصبة
للفعل مع ما علم من مذهبه انها جارة فياء قل
القول بانها ناصبة على المجاز لعدم ظهور ان
فان لم يمكن التأويل ونص على الرجوع اعتبر
نصه والا اخذ بالمتأخر تاريخا فان لم يعلم
سبب فاحذ بالاقوى وجعل الآخر مرجوعا
عنه فان تساويا وجب اعتقاد انها رايات له
وان الداعي الى تساويهما عندك هو الداعي
الى تساويهما عند قارئهما وكثيرا ما يقع للاخفش
هذا وكان ابو علي يقول لا بد من النظر في
مذاهبه فانها كثيرة **وكذا** لا يلى على فيهما
قال مرة انها اسم فعل ومرة انها ظرف قال
وذلك على حسب ما يحضر وكان يقول لا يلى عبد
الله البصري عجبا لهذا الخاطر في حضوره ومغيبه
وهذا يدل على انه من عند الله لكن لا بد من

تقدم النظر ورحت لغة قریش لاجتماع العرب
عندهم في الموسم فيختارون ما ينتقونه من لغة
العرب فحلب لغتهم من مستبشع اللغات وسقيم
الالفاظ كالشين والسين بعد كاف الموث
الكتاب السابع في احوال مستنيطه

وهو علي بن ابي طالب وضع لابي الاسود باب ان
والاضافة والامالة وصف ابو الاسود باب النف
والعطف والتعجب والاستفهام **اول** من وضع
التصريف معاذ المهرامنسوب الى بيع الشيايب
المروية وهو تلميذ ابي الاسود فراؤه مسددة ثم
خلف ابا الاسود خمسة عنده الفيل ويمول الاقر
ويحيى بن يعمر وابنا ابي الاسود معطاء وحرم
ثم خلف هؤلاء عبد الله بن ابي اسحاق وعيسى بن
عمر وابوعمر بن العلا ثم خلفهم الخليل ففاق من
قبله ولم يدركه من بعده اخذ عن عيسى بن عمر وتخرج
بابن العلا ثم اخذ عنه سيبويه فجمع العلوم التي
استفادها منه في كتابه فجاء احسن من كل مصنف
في الفن العزى الى الآن **واما** الكسائي فقد خدم
اباعمر بن العلا نحو من سبعة عشر سنة لكنه فسد
علمه باختلاطه بأعراب الأبله وكذا احتاج الى قراءة

كتاب سيبويه على الاخفش ومع ذلك فهو امام الكوفيين
 وما ظنك برجل غلامه الفراء **ثم انقسم الناس** بعد
 ذلك بصرياً وكوفياً وأول من وضع البواب الغو على
 الكمال ابو عمر بن العلاء ويونس بن جبيب وابوزيد
 الانصاري وهو اقواهم سماعاً من فضحة العرب
 وكان يقول لا اقول قالت العرب الا اذا سمعت
 من عجز بكر بن هوازن وبني كلاب وبني هلال
 ومن اعاليه السافله واسافله العاليه والآن اقل
 قالت العرب وقد اخذ سيبويه الغو عن ستة من النحول
 واشتهر منهم بالخليل ونظمهم بعض المغاربة وهو
 الامام المحقق ابو عبد الله محمد بن غار فقال اشياخ
 سيبويه عيسى بن عمير والاخفش الكبير وهو المعتمد
 والشيخ الانصاري ابوزيد للخليل ويونس وابن العلاء
 والخليل **ثم اعلم** ان شرط المستنبط لشي من
 مسائل هذا العلم المرتقى عن رتبة التقليد ان يكون
 عالماً بلغة العرب محيطاً بكلامها مطلقاً على نثرها
 ونظمها ويكفي في ذلك الآن الرجوع الى الكتب المؤلفة
 في اللغة والابنية والدواوين الجامعة لاشعار
 العرب وان يكون خبيراً بجملة نسبة ذلك اليهم
 ليلايدخل عليه شعر مولى او مصنوع عالماً باحوال
 الرواة ليعلم المقبول وباجماع النخلة لئلا يخرفه

بناء

وعالما بالخلاف كيلا يحدث قولاً زائداً على القول
بامتناعه وقد سلك ابن مالك طريقة وسطى
بين الكوفي والبصري فلم يقتض على كل مسموع كالكوفي
ولم يأت قولاً ويلات البعيدة كالبصري بل يقبل
المسموع ويقول انه قليل أو شاذ أو ضرورة أو مثال
الاستنباط المتأخر لعرا ب ا في انهم قام وان
لم يذكر الصدا اذ لم يحذف لتمام الصلة المانعة
من حذف المصدر الموجب لبناء أي لقيام المضاف
اليه مقامه **واستنباط** منع الاتباع في النقص المفتقر
اليه مع اختلاف عوامل المنعوت استنباطاً من تقدم
المانع على المقضى او من جعل اتحاد العامل حقيقة
او حكماً شرطاً في الاتباع مطلقاً فعند اختلاف
الشرط يبطل الاتباع وذلك في نحو ربيت مبيد وفعمد
على رجل من بابين واذا انتهى بنا القول الى هنا
فاقول الحمد لله الذي هدانا لهذا لو كنا لنهتدي
لولا ان هدانا الله واسأل الله ان يضع له القول
فانه خير مما نؤمل ومسؤول والصلوة والسلام على
سيدنا محمد خير رسول وعلى

اله واصحابه الجامعين بين

المعقول والمقول

وسلم نبينا

الحمد لله صلى الله عليه وسلم محمد وآله وصحبه وسلم
قوات جميع كتاب الفقه الاصل المسمى بارتقاء
العلماء في الفقه والرد الامام العادل
الشيخ الفقيه الميرزا محمد باقر
المرعشي النجفي

الحمد لله الذي هدانا لهذا
لو كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله
واسأل الله ان يضع له القول
فانه خير مما نؤمل ومسؤول
والصلوة والسلام على سيدنا
محمد خير رسول وعلى اله واصحابه
الجامعين بين المعقول والمقول
وسلم نبينا

[illegible]

MS Arab 342
THE HOUGHTON LIBRARY
*96M-55 (265)